مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

أثر المناطق الحرة على زيادة الاستثمارات :
قراءة في التجارب الناجحة في آسيا

اعداد :

نورهان احمد محمد محمد شلبى

حبيبة صلاح عبدالحميد احمد

باحثيـن بوحـدة الدراسـات الاقتصاديـة بالمركـز

مراجعة

د/ أحمد عاشور

مديـر وحـدة الدراسـات الاقتصاديـة با لمر كـز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيبشن إنتربرايز :

هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية, وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيداً عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية, وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

المقدمة:

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في انفتاح اقتصاديات الدول لذلك زاد الاهتمام الدول والحكومات لهذه المناطق ،ولقد شهد الاقتصاد في العقد الأخير من القرن ال ٢٠ مجموعة من التغيرات البيئة الاقتصادية العالمية كما تصاعدت المناطق الحرة دورها التنموي وأصبحت تشغل حيزا في الاتساع من الاقتصاديين والسياسيين الدول النامية والمتقدمة حتى أصبحت تحتل مكانة كبيرة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات لتوجيها لخدمة الاقتصاد الكلى ودعم النمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي والذى يعتبر من اهم العوامل للنمو الاقتصادي حيث يتسم عالم الاقتصاد اليوم بوسائل شتى للتواصل.

تبرز أهمية المناطق الحرة شكلا من اشكال الاستثمارات المباشرة، واحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من اجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة. كما ظهرت إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بهدف جذب وتنمية الاستثمارات والاستفادة مما ينتج عنها من اثار وانعكاسات اقتصادية هامة للدولة، ولكن في الحقيقة تظل المناطق الحرة تلتصق اقتصاديا بمجال التصدير وخاصة التجارة الخارجية.

الأهمية:

تتبع أهمية البحث من قطاع التصدير في أي اقتصاد حيث تعتبر الصادرات من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والمسئولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق استيراد السلع كما تضمن الصادرات مواكبة التقدم التكنولوجي وخلق فرص عمل وجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة إنتاجية العامل.

يشير البحث أيضا الى أهمية المناطق الحرة التي تهدف الى تخفيف القيود الجمركية المفروضة على حركة التجارة الدولية مع توفير فرص عمل وزيادة حصيلة من العملات الأجنبية وجلب التكنولوجيا المتقدمة.

يشير البحث أيضا الحاجة الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للعوائد الاقتصادية والتكنولوجية المنتظرة ونظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه الدول النامية والتي تمثل عنصر جذب بحد ذاته للمستثمرين الأجانب. ولقد اهتم البحث بالإشارة إلى التجربة الاسيوية من خلال الإشارة إلى المنطقة الحرة الآسيان، ودولة الإمارات، ومع توضيح أثر الاستثمارات الحرة على الناتج القومي.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التعريف بالمناطق الحرة والتطور التاريخي للمناطق الحرة وأهمية المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين وخصائصها وأهدافها كما تلعب دور في جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية حيث تعتبر المناطق الحرة تتوفر بها مجموعة من الحوافز كأداة لجذب الاستثمارات مع مجموعة مقومات أخرى التي تدعم وتجعل

الحوافز أكثر فعالية وتستخدم هذه الدراسة الجانب التحليلي بالإضافة الى الاعتماد على مجموعة من المصادر لجمع البيانات والمعلومات اللازمة.

المشكلة البحثية:

تلعب المناطق الحرة دور كبير في انفتاح اقتصاديات الدول لذلك زاد الاهتمام الدول بيها مما جعل ليها دور في التأثير على زيادة الاستثمار مع الاهتمام بتسليط الضوء على التجربة الآسيوية حيث تكتلت الدول الآسيوية مع بعضها (في الآسيان) البعض لتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوجها إلى اتساع مخاوف الآسيوية في ضوء الاقتراح الأمريكي الذي طرح في منتدى دافوس، وأيضا الإشارة إلى التجربة الإمارتية.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (عبد الحكيم، زيتوني، واحمد، بديار، ٢٠٢١)[١]، عن « أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩) باستخدام نموذج ARDL»، وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر كلا من النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في الإمارات، وتم ذلك بالاستعانة ببيانات سنوية خلال الفترة الخاصة بالدراسة منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩. واستخدم الباحث المنهج الوصفي مع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).
لقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين صادرات المناطق الحرة كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة محل الدراسة. وأن هناك أثر إيجابي بين صادرات المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي ومدى توفر المواد الأولية الخام تعد من المحددات الأساسية للدخول إلى الأسواق العالمية.

٢. دراسة (خماس، فارس، وآخرون، ٢٠٢١)[٢]، عن» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية»، وتهدف الدراسة إلى توضيح الجوانب المخلفة للمناطق الحرة من حيث المفهوم، وأهميتها، وخصائصها، وأهدافها، وأنواعها. توشيح الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تنمية الصادرات وخاصه الصناعية منها. وتم التطرق في الدراسة إلى المناطق الحرة في الجزائر مثل منطقة بلارة، وكذلك تحليل الصادرات الجزائرية منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.
توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات، وهذا يجعلها عرضة للازمات بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. يعتمد كفاءة

---

١ عبد الحكيم، زيتوني، واحمد، بديار، ٢٠٢١،» أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩) باستخدام نموذج ARDL»، دراسات اقتصادية- مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد ١٥، العدد ٣.

٢ خماس، فارس، ٢٠٢١،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

المناطق الحرة وقدرتها على التصدير على التسهيلات المقدمة، وتخفيض الضرائب أو الغائها وكذلك الرسوم الجمركية.

٣. دراسة (دهان، غادة، وكمال، زيتوني، ٢٠٢٠)[٣]، عن « دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية»، وتهدف الدراسة إلى توضيح التطور التاريخي للمناطق الحرة، وتحديد أهمية المناطق الحرة للدول العربية، بالإضافة إلى مقارنة التكاليف التي تتكبدها الدول جراء انشاء المناطق الحرة مع الفائدة التي تجنيها منها. لقد كانت الحدود الزمنية للدراسة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥. وطبقت هذه الدراسة على دولة الإمارات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

لقد توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تحديد تعريف ثابت للمناطق الحرة. يعتمد نجاح المناطق الحرة على عدة مقومات، مثل تزويد المناطق الحرة بالبنية التحتية المناسبة لها، وتطبيق الحوافز والتسهيلات. وأيضا منطقة جبل على في الامارات تفوقت على جميع المناطق التي تم انشاء مناطق حرة بها، ويرجع ذلك إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة، واهتمام حكومة دبي بتطوير تلك المنطقة.

٤. دراسة (بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩)[٤]، عن « دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، وتهدف الدراسة إلى التعرف على المناطق الحرة واشكالها وأنواعها، وتحديد الدور التي تلعبه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، وطبقت تلك الدراسة على المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المناطق الحرة قديم وليس حديث، وأن الإعفاء من الجبايات وحدة لا يكفي إلى لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، بل هناك عوامل اخري ضرورية كالموقع الجغرافي، وتوافر الامن. لقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة ناجحة في استقطاب الاستمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الحرة ويرجع هذا لجهودها المستمرة، حيث تضم ٣٧ منطقة حرة، وتشكل حوالي ٣٩% من صادرات الإمارات و٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وجذبت المناطق الحرة حوالي ٩,٦% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام٢٠١٧.

٥. دراسة (صبيح، دينا، ٢٠١٤)[٥]، عن « المناطق الحرة في العراق: الواقع والتحديات»، وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المناطق الحرة في العراق، تحديد دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تساهم في نمو النشاط الاقتصادي ككل. وأيضا تناولت الدراسة المناطق

---

٣ دهان، غادة، وكمال، زيتوني، ٢٠٢٠،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية»، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

٤ بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٥ صبيح، دينا، ٢٠١٤،» المناطق الحرة في العراق: الواقع والتحديات»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر- العدد الثاني والأربعون.

الحرة في كلا من الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.
لقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة العراقية اقامت اتفاقيات مع دول الجوار كتركيا، والأردن، وسوريا، ولكن لم تتمكن من تحقيق أقصى استفادة منها. الإطار التشريعي في العراق لم يشمل للعديد من الأمور المهمة لضمان سير العمل بالمناطق الحرة بشكل انسيابي، مثل الإشكالات المتعلقة ب جنسية العاملين وحقوقهم، لذلك يجب تعديل قانون العمل بالعراق من أجل ان يلائم نوعية الأنشطة التي تقام في المناطق الحرة.

٦. دراسة (سيساوي، منال، وتربيعة، مروة، ٢٠١٢)[٦]، عن «الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة: دراسة تجارب بعض الدول العربية»، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية أنشاء مناطق حرة، وتأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودراسة تجارب بعض الدول العربية في انشاء المناطق الحرة، ومقدار المزايا المتحقق بعدها، واختار الباحث تجربة مصر، والأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.
لقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تعريف محدد للمناطق الحرة، بالإضافة إلى هناك صور وأشكال مختلفة للمناطق الحرة، وأن العوامل الحاكمة تعداهم عامل لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمناطق الحرة المصرية لم تكن مهيئة إلى استقبال الشركات متعددة الجنسيات بسبب أن المساحات المخصصة استكمال البنية التحتية استغرق ما يزيد عن ١٤ عام. أما بالنسبة إلى الأردن وجدت الدراسة ان المناطق الحرة تجذب الاستمارات الأجنبية، بسبب توفير الضمانات والمناخ الاستثماري وانتشار الشفافية وتبسيط الإجراءات. بينما في الجزائر الواقع يتسم بالتعثر، بسبب عدم توافر مناخ استثماري المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وعدم الاهتمام بالتخطيط الجيد للمناطق الحرة شكل يسعي لزيادة الاستثمارات الأجنبية.

٧. دراسة (كريم، جايز، ٢٠١٢)[٧]، عن» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية فب البلدان العربية دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر»، تهدف الدراسة إلى التوصل لتعريف للمناطق الحرة، وتحديد خصائصها، والأهداف وراء انشائها، ومحاولة التوصل للعوامل التي تعمل على تحقيق أهدافها في مناطق الحرة في جبل على، وبورسعيد، وبلارة. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والتحليلي والمنهج المقارن.
توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة ولا يمكن تحديد تعريف محدد لها، نجاحها يتوقف على عدة عوامل. وتوصلت أيضا إلى

---

٦ سيساوي، منال، وتربيعة، مروة، ٢٠١٢،» الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة: دراسة تجارب بعض الدول العربية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٧ كريم، جايز، ٢٠١٢،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية فب البلدان العربية دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

فضل منطقة بلارة الحرة في تحقيق أهدافها رغم الجهود المبذولة، وهذا يرجع إلى غياب التخطيط المسبق، وقلة الخبرة، وغياب الامن، بينما منطقة جبل على استطاعت ان تحقق أهدافها وأن يكون لها مكانة هامة في التجارة الخارجية.

كما نري ان الدراسات السابقة جميعها اتفقت على:

- لا يوجد تعريف ثابت محدد للمناطق الحرة، حيث يختلف التعريف حسب المنطقة الجغرافية وطبيعة اقتصاد الدولة.
- هناك أنواع مختلفة من المناطق الحرة، حسب نوع النشاط الاقتصادي المقام في تلك المناطق.
- هناك عوامل أساسية تضمن نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، مثل: الموقع الجغرافي، والتسهيلات الضريبية والجمركية التي تقدمها الحكومة، وأن تكون القوة العاملة في تلك المناطق ذات خبرة مهنية قوية، والتخطيط الشامل قبل انشاء تلك المناطق والشروع في بدء أنشطتها.

المناطق الحرة والاستثمار:

المناطق الحرة:

إن فكرة المناطق الحرة تعود منذ قديم الازل، وتطورت هذه الفكرة مع تطور التجارة والاقتصاد العالمي. وتنوعت أنواعها وأنشطتها والعرض من اقامتها، ففي البداية كانت تقام لخدمة الدول الاستعمارية، ولكن حاليا استخدمتها الدول النامية كأداة للتنمية.

- التطور التاريخي للمناطق الحرة:

تعد المناطق الحرة نشاط اقتصادي قديم من الناحية التاريخية، حيث وجدت اول منطقة اقتصادية حرة في الجزيرة اليونانية DELOS في بحر Egee منذ حوالي ٢٠٠٠ عام. لقد تميزت تلك المنطقة أنها تعمل بنظام خاص، يظهر في تبسط القوانين، وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم، كل هذا ادي إلى جعل الجزيرة مركز مشهور للتجارة العالمية. وهكذا بدأت المناطق الحرة في الانتشار والنمو فب موانى البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطي وقبل الثورة الصناعية. الامر الذي شجع الدول المستعمرة لأرسال مناطق تاريخية إلى مستعمراتها، في القرن الثامن عشر، أنشأت إنجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب عام ١٧٠٤، وفي مالطا وزنجبار وهونغ كونغ عام ١٨٤١. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أسست فرنسا منطقتين حرتين في الصين عام ١٨٩٨، وفي جنوب الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ١٨٣٠/١٩٦٢. وفي القرن التاسع عشر أيضا، شهدت أوروبا إقامة المزيد من المناطق الحرة في الموانئ البحرية من قبل السلطات الألمانية والإيطالية والدانماركية وغيرها، مثل هامبورغ عام ١٨٨٨، وتريستا ونابولي عام ١٨٩٦. ولكن الدول العظمي اهملت المناطق الحرة في الدول النامية

في القرن العشرين، ويرجع هذا إلى الحرب العالمية الثانية[٨].

بينما باقي دول العالم انكمشت فيها تشييد المناطق الحرة، بسبب الحرب العالمية الثانية والكساد العالمي العظيم في ١٩٣٠. بعد الحرب العالمية الثانية وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات نشطت مرة اخري، بسبب ظهور شكل جديد من اشكال المناطق الحرة، وهو شكل لا يعتمد على النشاط التجاري فقط بينما يعتمد على الأنشطة التصديرية للبلد المضيف. ويمكن القول ان المنطقة الحرة شانون في ايرلندا التي أقيمت في عام ١٩٥٩ هي اول شكل من هذا النوع. وهكذا بدأ هذا النوع بالانتشار في دول العالم مثل سان فرانسيسكو وكوريا ودول النامية المختلفة.

وسنقوم في الجداول التالية باستعراض بعض المناطق الحرة التي تم انشاؤها في مختلف دول العالم، والسنوات التي بدأت فيها تلك المناطق أنشطتها:

المناطق الحرة في اسيا:

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
سنغافورة	٢٢	١٨١٩
هونج كونج	٢	١٨٤٢
الفلبين	٥	١٩٧٢
ماليزيا	١٤	١٩٧١
الإمارات	٧	١٩٨٥
الصين الشعبية	١٨	١٩٧٩

الحرازي، محمد على عوض،٢٠٠٧، «الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات: دراسة مقارنة»، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

مراد، محمود، ٢٠٠٢،» النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة»، دار الكتاب الحديث.

المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية:

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
جمهورية الدومينيك	٤	١٩٦٩
المكسيك	١٧	١٩٦٥
جزر القمر	١١	١٩٦٠
السلفادور	٢	١٩٧٤

٨ مراد، محمود، ٢٠٠٢،» النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة»، دار الكتاب الحديث.

المناطق الحرة في افريقيا:

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
مصر	٧	١٩٨٥
تونس	١	١٩٧٢
موزنبيق	٢	١٩٨٠
تانزانيا	٤	١٩٦٧
انغولا	١	١٩٦١

مفهوم المناطق الحرة:

لا يوجد تعريف واحد موحد للمناطق الحرة، وهذا يرجع إلى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تتم داخل المناطق الحرة، ولكن ان نتطرق إلى عدة تعريفات:

- المناطق الحرة هي جزء من رقعة جغرافية للدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية، أو البرية، أو الجوية، أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة، ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدولة.[9]
- تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (LONU) المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.[10]
- المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدماتية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا.[11]

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المناطق الحرة هي عبارة عن جزء من أراضي الدولة يقع خارج الإقليم الجمركي يخضع للسيادة الكاملة للدولة، غالبا ما يكون موقعه بالقرب من المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، يتم فيه

٩ عليمان، عليان خالد، والمشاقبة، على احمد، ٢٠٠٩، « إدارة التخليص الجمركي»، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

١٠ لبعل، فطيمة، ٢٠١٢، « المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتكة الأردنية السورية ٢٠٠٠- ٢٠١٠»، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة.

١١ البيضاني، جليل شيعان، ثجيل، ربيع قاسم، ٢٠٠٦، « عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية»، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

دخول وخروج السلع والبضائع والخدمات دون تدخل السلطات الجمركية ماعدا التي تدخل إلى الإقليم الوطني فهي تخضع للرقابة الجمركية.[12]

أهمية المناطق الحرة[13]:

بالنسبة للدول المضيفة:

- تشجع رؤوس الأموال الأجنبية، والمحلية على الاستثمار، مما يؤدي إلى حدوث تنمية اقتصادية، واجتماعية، إقامة بنية تحتية أساسية.
- زيادة حجم الصادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة، وبالتالي على المدي الطويل تقل الواردات، ويحدث اكتفاء ذاتي.
- تعد المناطق الحرة أحد الحلول الأساسية للدول النامية من أجل أن تتغلب على كدم كفاية الإنتاج الصناعي في الدولة.

بالنسبة للمستثمرين:

- الاستفادة من توفر ايدي عاملة رخيصة، وتتسم تلك العمالة بأن مهاراتها الفنية مختلفة.
- الاستفادة من توفر المواد الخام الأولية، وبالأخص الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة.
- يستفيد المستثمرين من الموقع الجغرافي المتميز لبعض المناطق الحرة، لأن هذا يوفر تكاليف النقل.
- يتم انتقال الأرباح وأجور العاملين من وإلى المناطق الحرة بحرية، وبدون أي قيود.
- الصادرات والواردات من وإلى المناطق الحرة لا تخضع لأية قيود.
- يمكن للمستثمرين الأجانب ان يمتلكوا مشروعات في المناطق الحرة بشكل كامل.

خصائص المناطق الحرة:

- المساحة الجغرافية[14]: غالبا ما تكون المساحة الجغرافية للمناطق الحرة محددة بالضبط، بناء على نص تنظيمي سواء قانون او مرسوم.
- شمولية التعامل: حيث تفتح المناطق الحرة الباب للمستثمرين على مجالات الاستثمار الخارجي، والذين يردون إقامة مشاريعهم الاستثمارية في تلك المناطق. وأيضا لا تنظر الدولة إلى جنسية المتعاملين.

---

١٢ بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٣ خماس، فارس، ٢٠٢١،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٤ تواني بن على، فاطمة، ٢٠٠٧،» واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية»، رسالة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلى، الجزائر.

- المساواة في التعامل[١٥]: كل المتعاملين في المناطق الحرة سواء سكان محليين او أجانب، لهم نفس الحقوق والواجبات والضمانات والحوافز الممنوحة بدون أي استثناء.
- البيروقراطية في المعاملات الإدارية: لا تواجهه الاستثمارات التي تتم في المناطق الحرة لأية عراقيل او عوائق إدارية، حيث تعد من اهم مزايا المناطق الحرة هو إزالة أي عوائق تحد من الاستثمار بشكل متوسع.
- تخضع لسيادة الدولة[١٦]: رغم كون المناطق الحرة معزولة عن بقية أقاليم الدولة، إلا انه يتم تطبيق قوانين الدولة نفسها عليها، ولكن تتمتع بقوانين عمل خاصة بها.

أهداف المناطق الحرة[١٧]:

تسعى الدول إلى إقامة المناطق الحرة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

١. تستخدم المناطق الحرة كوسيلة تساعد في دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
٢. تسريع عملية النمو الاقتصادي مثل ما حدث مع الاقتصاد الصيني.
٣. العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة التي لا تمكنها امكانياتها المادية والتكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.
٤. توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات.
٥. محاولة تخفيف عجز ميزان المدفوعات التي تعاني منه الدول المضيفة من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق.
٦. الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به الدول من خلال تحويل المنطقة الحرة فيه إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة وغيرها.
٧. تساهم المناطق الحرة فى إيجاد فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة.
٨. توفير مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات، مثل: خدمات عنصر العمل، وتأجير الأرض وغيرها من الخدمات التي تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة.
٩. توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم.
١٠. جذب الاستثمارات الأجنبية حيث إن للمناطق الحرة آثارا على النهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات داخل وخارج المناطق الحرة.

١٥ أوسرير، منور، ٢٠٠٥، « المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية»، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر.

١٦ الحرازي، محمد على عوض، ٢٠٠٧،» الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

١٧ بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

وباختصار يمكن إدراج أهداف المنطقة الحرة حسب وجهة نظر الدولة المضيفة والأهداف التي تسعى الشركات الأجنبية لتحقيقها وفقا للمخطط التالي:

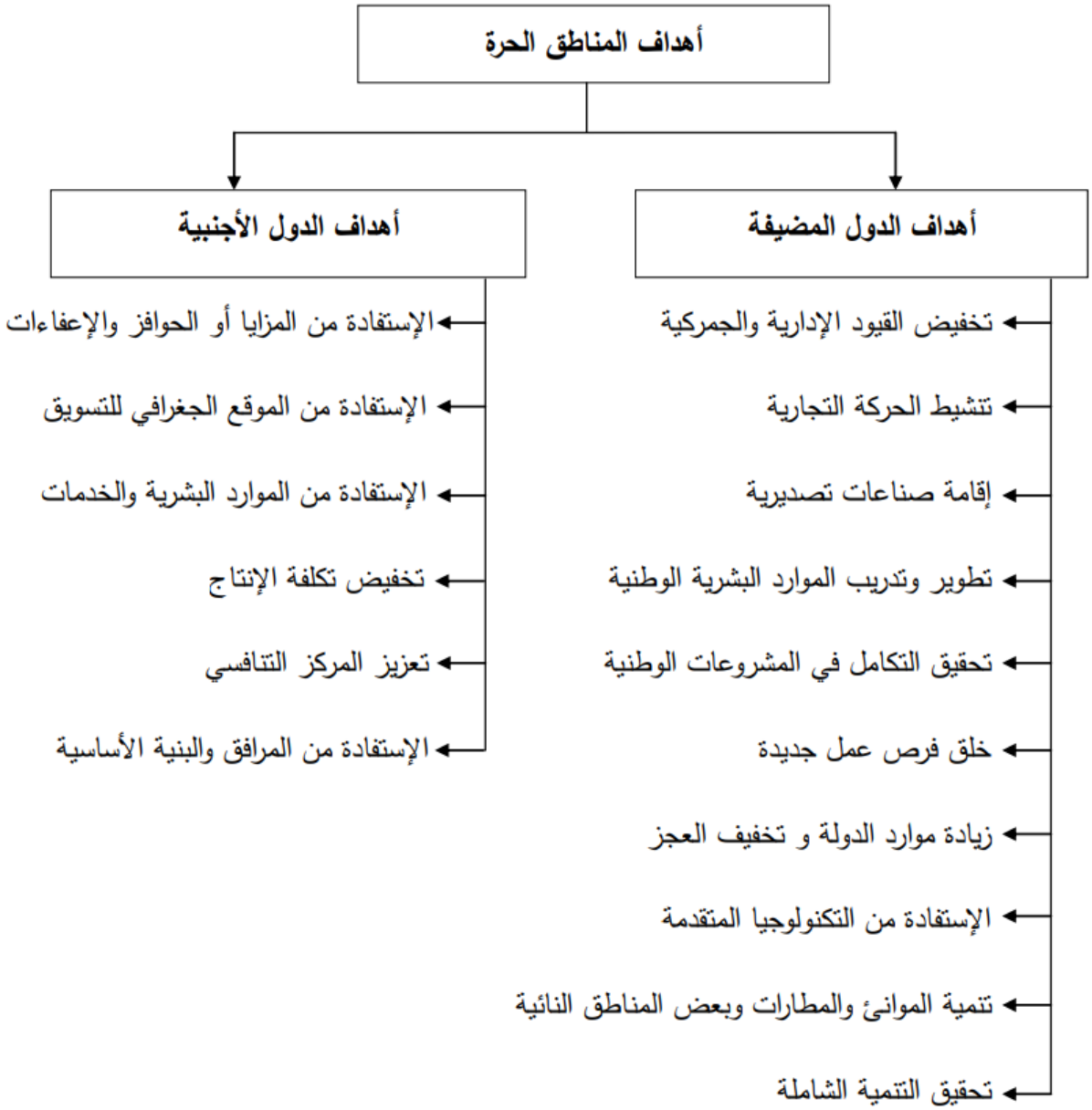

عاشور، مريم، ٢٠١٧، « دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية: تجارب مختارة»، الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، جوان، الجزائر.

الاستثمار:

أولا: الاستثمار المحلي[١٨]:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت، ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية. تعبر الاستثمارات المحلية عن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المتبعة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية. يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات سواء كان ماديا أو حقيقيا: أي الاستثمار في تكوين أرس المال الثابت، والاستثمار في المخزون؛ أو ماليا: الاستثمار في الأوراق المالية، أو استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي، ولكن يشترط أن يكون داخل حدود الدولة وبغض النظر عن المشروع الذي يتبع القطاع الخاص أو الذي يتبع القطاع العام.

وأذن نجد أن للاستثمار المحلي جانبين:

- عموميا أو حكوميا أي يكون الاستثمار من طرف القطاع الحكومي العمومي، وبهذا نجد النوع الأول من الاستثمار المحلي والذي يمثل الاستثمار في رؤوس الأموال المحلية من طرف الحكومة والقطاع العام،
- خاصا وهو الاستثمار المحلي الخاص، أو الاستثمار المحلي من طرف القطاع الخاص وهو استثمار لرؤوس الأموال المحلية الخاصة برجال الأعمال أو المؤسسات الخاصة والأفراد المحليين.

وعلي الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها هذا المتغير الاقتصادي، الا ان الدول النامية لم تعطه نفس اهتمام الدول المتقدمة، وحتى نحقق تنمية يجب وجود استثمار في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فكلاهما مكمل للأخر.

- المناخ الاستثماري وأهم مقوماته:

تسبب ما يعرف باسم «فجوة الاستثمار» انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد من أكبر المشاكل التي تواجهه الدول النامية.

ويعرف مناخ الاستثمار على أنه: « مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها «

١٨ شلابي، نعيمة، "دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دارسة حالة الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بالمدية.

ومن بين مقومات مناخ الاستثمار يجب أن يتكون من مجموعة من المقومات أهمها:

١. المناخ السياسي والأمني: يتأثر بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:
- نظام الحكم المتبع من حيث كونة نظام ديمقراطيا أو دكتاتوري.
- كيف تتعامل الأحزاب السياسية مع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- مدي الوعي السياسي الذي يسمح بمشاركة الاستثمارات المحلية والأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. المناخ الثقافي والاجتماعي: يتضمن العوامل المؤثرة على نشاط المشروع، وإمكانية تكامله، ومقدار التعاون المطلوب، من خلال:
- مستوي التعليم والتدريب المتبع.
- مدي فهم افراد المجتمع لطبيعة النشاط الاقتصادي لدي الشركات الأجنبية.
- دور النقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوي العاملة.
- الوعي الصحي والتأمينات التي تقدمها الحكومة للأفراد.

٣. المناخ الاقتصادي: ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:
- كمية الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تمتلكها الدولة.
- مدي صلاحية البنية التحتية.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- طبيعة السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة، والتحفيزات التي تقدمها، واستقرار معدلات التضخم.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل أرس المال والأرباح.

العوائق التي تقف في طريق الاستثمار المحلي:

هناك العديد من العوائق التي تعوق الاستثمار المحلي في الدول النامية ترجع في الأساس إلى انها كانت مستعمرة لفترة طويلة، وعلى الرغم من حصولها على الاستقلال الا انها ما زالت تتبع تلك الدول المستعمرة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. ولذلك نجد أن من اهم العوائق:

- صعوبة الحصول المستثمرين المحليين على القروض والتمويل اللازم، وذلك يرجع لعدم كفاية الضمانات التي تقدمها.
- غياب القواعد المنظمة الموحدة التي تخلق منافسة عادلة بين المستثمرين، الامر الذي يعمل على سيادة مناخ سلبي على الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- عدم قدرة الدولة على صياغة رؤية واضحة للاستراتيجيات التي تهدف إلى نمو الاقتصاد، وتنوعه، وكبر حجم السوق.

- عدم التأكد من ثبات التشريعات الاقتصادية لفترات زمنية كافية وواضحة، مع كثرة وتكرار التعديلات التي ترد على التشريعات القائمة وكذلك استحداث تشريعات جديدة كرد فعل لمعالجة كل مشكلة تطرأ على حده مما ينتج عنه عدم انسجام في المنظومة التشريعية كنسيج واحد متكامل مما لا يعطي رسالة الطمأنة المطلوبة للمستثمر.
- ضعف الكفاءات العلمية والتدريبية للعمال، مما يعمل على انخفاض الإنتاجية الحدية للعامل، ويفسر الخبراء ذلك لضعف الانفاق على التعليم، وضعف التكنولوجيا.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد العديد من التعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر ويوجع هذا لتعدد مصادره وإشكاله وأثاره في كل دولة، ولذبك يمكن تعريفة على انه:

منظمة التجارة العالمية[١٩] (WTO): بأنه امتلاك أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع.

تقرير الاستثمار العالمي[٢٠]: بأنه هو الذي تكون ملكية رأسماله أي الحصة المسيطرة لشخص طبيعي، أو شخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)[٢١]: بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل في موجودات رأسمالية ثابتة، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، والشركة أو الوحدة الإنتاجية في القطر الأخر (البلد المضيف للاستثمار).

تعريفات اخري:

- أنه كافة المشروعات التي يقوم بأنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة.
- أنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية - ثابتة في دولة معينة، انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة

١٩ United Nations, ٢٠٠٤, "Globalization and Development: Figures and Facts", UN, New York.

٢٠ صالح، دلال، مفتاح، بن سمينة، ٢٠٠٨، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 44-43.

٢١ UNACTAD, ٢٠٠٧, "World Investment Report, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development", UN, New York.

موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة[٢٢].

ونستنتج من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم به فرد أو شركة في بلد أخر غير بلده إلام ويستثمر أمواله فيه فهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويمارس درجة مهمة من التأثير والرقابة على إدارة المشروع.

- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة، ولذلك فان هناك تباين في عملية اختيار هذه الأنواع على حسب وضعية المستثمر أو البلد المضيف. ويمكن إعطاء تصنيف للاستثمار الأجنبي حسب الهدف المراد منة:

- استثمار يبحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- استثمار يبحث عن الكفاءة: هذا النوع هدفه البحث عن العمالة الماهرة والكفؤة وهي من أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى، بهدف تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف عن طريقة الميزة النسبية
- استثمار يبحث عن السوق: يتم هذا الاستثمار عادة استجاعة لقيود الاستيراد، أو في حالة ارتفاع التكاليف، مما يدفع المستثمر إلى إقامة المنشاة في الدولة المستهلكة، وكذلك الطلب المحلي المتزايد على سلع مخصوصة في دولة معينة، من شانه أن يبرر وجود الاستثمار.
- استثمار يبحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وبسبب حاجة الدول النامية على الاستمارات الأجنبية والصرف الأجنبي، هناك بعض العوامل التي تجعل بعض الدول أكثر جاذبية من غيرها في جذب تلك الاستثمارات، وهي:

العوامل الاقتصادية:

وجود سوق مالية متطورة: إن ما يدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم سوق المال الخاص بها، وإمكانية تطوره في المستقبل[٢٣]، وإذا كان حجمه صغير، لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطن.

٢٢ الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٣، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات»، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 73، العدد٢٥.

٢٣ مرجع سابق: صالح، دلال، مفتاح، بن سمينة، ٢٠٠٨، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر».

الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي: وجود بيئة اقتصادية مستقرة في الدولة تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار[٢٤]، ونجد أن الاستقرار النقدي والمالي في البلد المضيف يعكس أهم جوانب استقرار السياسات الاقتصادية الكلية على: معدل تضخم منخفض، وأسعار صرف مستقرة وخفض العجز الموجود في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري.

بنية تحتية جيدة[٢٥]: وتشمل الطرق والموانئ والجسور ومصادر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي ووسائل الاتصال ذات كفاءة عالية تمكن الشركات في الدول المضيفة من تبادل المعلومات مع الدولة الام بسهولة وسرعة عالية[٢٦]. وهذه العوامل تساهم في تخفيض التكاليف[٢٧].

درجة الانفتاح على العالم الخارجي: تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاديات المفتوحة، وتبتعد عن الاقتصاديات المغلقة، حيث ان الاقتصاديات المفتوحة لا تضع في الاغلب اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج الامر الذي يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية[٢٨].

القدرة التنافسية للاقتصاد القومي: انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد الق ومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يقود إلى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق ال ربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي. [٢٩]

العوامل السياسية:

الاستقرار السياسي يعد من اهم العوامل المهمة التي تؤثر على جذب الاستمارات الأجنبية ولا يمكن الاستغناء عنة [٣٠]. فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس العوامل الاقتصادية فحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، ويفرق المستثمر عين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الديكتاتوري[٣١]، يجازف المستثمرون برأسمالهم في بيئة تعتبر غير مستقرة وذلك لان مخاطر خسارة الاستثمار عالية جدا وهذا يعني أن البيئة السياسية المستقرة تعطي المستثمرين الثقة بان القوانين التي تحكم الاستثمار والأسواق التي يعملون فيها ستبقى دون تغير على الأمد الطويل. يضاف

٢٤ نذير، اوسرير، عليان، منور، «حوافز الاستثمار الخاص المباشر»، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٠

٢٥ مرجع سابق: نذير، اوسرير، عليان، منور، «حوافز الاستثمار الخاص المباشر».

٢٦ Nakibulla, Ashraf, islam, Faridul, ٢٠٠٦, "Effect of government spending on non-oil gdp of Bahvain" working paper ,٠٣-٠٦, school of Business, Utah valley state college.

٢٧ مرجع سابق: نذير، اوسرير، عليان، منور، «حوافز الاستثمار الخاص المباشر».

٢٨ مبروك، نزيه عبد المقصود، محمد، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر.

٢٩ مرجع سابق: مبروك، نزيه عبد المقصود، محمد، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية".

٣٠ مرجع سابق: صالح، دلال، مفتاح، بن سمينة، ٢٠٠٨، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر».

٣١ عباس، علي، ٢٠٠٣، «إدارة الإعمال الدولية»، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

إلى ذلك مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها إن وجدت وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل[٣٢]. خلاصة القول انه كلما كان المناخ السياسي أكثر استقرارا كان ذلك في مصلحة الشركات المستثمرة [٣٣]، وفي حالة عدم توفره لا يمكن انتظار قدوم مستثمرين وطنين كانوا أو أجانب [٣٤]

العوامل القانونية:

وتتمثل هذه العوامل بالآتي[٣٥]: الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد، والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ عين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

الحوافز المالية وغير المالية[٣٦]:

هناك عده محفزات تعتمدها الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو مجالات معينه أو مناطق بعينها،[٣٧]. وتعد اهم هذه الحوافز هي[٣٨] حوافز المالية العامة والتي تقوم فيها الحكومة بمحاولة تقليل العبء الضريبي من خلال:

- قاعدة الضريبة: تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات، الخصومات الضريبية على الخسائر من خلال إجراء المقاصة مع الأرباح المتحققة لاحقا.
- قاعدة العمالة: كوجود إعفاءات ضريبية على اشتراكات الضمان

٣٢ summit on sustainable "center for international environmental low issue Brief for the world A" ,٢٠٠٠, Stephen ,Parter .Development

٣٣ Sun, Xiaolun, ٢٠٠٢ ,"Foreign Direct Investment and Economic Development".

٣٤ مرجع سابق: صالح، دلال، مفتاح، بن سمينة، ٢٠٠٨، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر».

٣٥ مرجع سابق: مبروك، نزيه عبد المقصود، محمد، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية".

٣٦ الصبيحي، فائز هليل، ٢٠١٦، "دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة ١٩٩٠- 2010"، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والاقتصاد، المجلد ٨٥، العدد ١٥.

٣٧ مرجع سابق: الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٣، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات»

٣٨ العبادي، عبد الرزاق خضر حسن محمد، "دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية حالة دراسية في شركة نفط الشمال"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الاجتماعي، والخصومات من الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس عدد الأفراد أو أساس أيه مصروفات مرتبطة بالعمالة.

- قاعدة القيمة المضافة: إعفاءات على ضريبة الدخل بالاعتماد على حجم المخرجات الصافية
- قاعدة المبيعات: إعفاءات ضريبية لدخل الشركات على أساس رقم المبيعات الكلي.
- قاعدة الاستيراد: كتقديم إعفاءات ضريبية على استيراد السلع الرأسمالية أو المعدات أو المواد الأولية وإيه مدخلات مرتبطة بعمليات الإنتاج.
- قاعدة التصدير: كمنح إعفاءات ضريبية على الصادرات، والمعالجات الضريبية التفضيلية فيما يتعلق بالدخل المتحقق من الصادرات الأخرى.

علاقة المناطق الحرة بالاستثمار:

- اتحاد جنوب شرق آسيا «الأسيان»:

تأسست (آسيان) عام ١٩٦٧ من خمس دول، وأصبحت حالياً تضم عشر دول آسيوية؛ وهي: إندونيسيا، وماليزيا، والفليبين، وسنغافورة، وتايلند، وبروناي، وفيتنام، ولاوس، وبورما، وكمبوديا، وتهدف هذه المنطقة إلى تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا من خلال عمل مشترك بين بلدن الرابطة.

بالرغم من أن الرابطة كانت اقتصادية بحتة إلا أن الجانب السياسي والأمني بدأ بالظهور بسبب التطورات السياسية التي عاصرتها هذه الدول مع بداية سبعينيات القرن الماضي كتنامي القوة العسكرية الفيتنامية بعد غزوها لكمبوديا، إلى جانب ظهور محدودية التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، لذا جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الإدماج بين الجانب السياسي الجانب الاقتصادي، فعلى مستوى الأهداف ركزت على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين دول الرابطة أما على مستوى المبادئ فقد أبرزت أهمية انتشار السلام والاستقرار في المنطقة.

أما عن الأعضاء الحاليين فإن الرابطة اليوم بانضمام باكستان ونيوزيلندا والصين يصبح الأسيان بذلك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي سوقا، استهلاكيا قوامه أكثر من مليار وسبعمائة مليون نسمة، وتحقق للصين تبادلا تجاريا يفوق المليار دولار سنويا[٣٩].

مبادئ وأهداف الأسيان[٤٠]:

- عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في

٣٩ عفيفي، سامي حاتم، ٢٠٠٥، « الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

٤٠ جاد، عماد، ١٩٩٥، "الاندماج الإقليمي في اسيا- تجربة الآسيان"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

إطار الرابطة.
- الاحترام المتبادل للسيادة والهوية الوطنية لجميع الدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
- حق كل دولة في تسيير شؤونها الداخلية دون تدخل أطراف خارجية أو باقي الدول الأعضاء.
- معالجة الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بطرق سليمة.
- التخلي عن التهديد واستعمال القوة.
- التعاون الفعال بين مختلف الدول الأعضاء.
- تسريع العمل الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهد المشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- تبادل المساعدات في مجال التدريب، والبحوث العلمية، والمهنية، والتقنية.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك من خلال احترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البيئية والالتزام بميادي ميثاق الأمم المتحدة.

أهمية تكتل رابطة الأسيان[٤١]:

- الدور الأسيوي يتنامى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى الأخص منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي فاليابان تمثل أكبر ثاني عملاق اقتصادي في العالم بعد الو.م.أ. أ، بل يرجح الخبراء والمحللون أن يكون القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا بقيادة اليابان أو الصين أو كلتهما. فمعدلات النمو العالمية التي لا تقل عن ٨% التي يشهدها العملاق الصيني منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي الخير دليل على انطلاق هذا العملاق واحتلاله المكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية
- اتساع نطاق المخاوف الأسيوية في ضوء الاقتراح الأمريكي الذي طرح في «منتدى دافوس» في جوان ٢٠٠٣ باستعداد الو.م.أ. أ لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول منطقة الشرق الأوسط في غضون ١٠ سنوات.
- تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء اتفاق ٣٤ دولة في قمة كبيك الكندية في أبريل ٢٠٠١ على إقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وترجع مخاوف الدول الأعضاء في الأسيان من هذا التحرك الأمريكي إلى أن منطقة التجارة الحرة الأمريكية تضيق الخناق على دول القارة الآسيوية وتخلق

٤١ مرجع سابق: جاد، عماد، ١٩٩٥، «الاندماج الإقليمي في اسيا- تجربة الآسيان».

مناخا اقتصاديا مغايراً يحد من دخول منتجاتها إلى أمريكا الجنوبية والشمالية.

- تمثل منطقة التجارة الحرة داخل حدود رابطة الأسيان أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيراً في تحقيق وفورات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض التكاليف، ويسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد بالتالي من قدرتها التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه، بل إن فتح الباب أمام عضوية كل من اليابان وكوريا الجنوبية إنما يمثل علامة بارزة على طريق توسع دائرة التجارة البينية داخل التكتل، ويحقق بذلك التوقعات القائلة بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الآسيوية
- لقد أصبحت رابطة دول الآسيان واحدة من الكتل الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم فمن خلال العقدين الماضيين حققت الدول الخمس المؤسسة للرابطة نموا اقتصاديا كبيرا حيث تعتبر دول الآسيان من أكبر المصدرين الخمس للسلع الزراعية على الأقل إذ أن تايلاند وفيتنام تصدران ٦٠ % من تجارة العالم من الأرز وتصدر تايلاند وماليزيا وأندونيسيا أكثر من ٨٠% من تجارة المطاط العالمية غير أن الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ وجهت ضربة قاسمة لاقتصاديات الأسيان حيث انخفض النمو الاقتصادي فقد كانت الرابطة تستقطب ٦٠% من مجمل الاستثمارات المتدفقة على آسيا وذلك قبل عام ١٩٩٧ وتراجعت هذه النسبة إلى ٢٠ % فقط في الوقت الراهن ومن الأهمية القول أن دول الآسيان اعتبرت خلال ٣٠ عاما من وجودها انجح منظمة إقليمية لدول نامية، في حين قيمة التجارة البينية لدول الآسيان تقدر بـ ١٦٦,١ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ٢٢% من التجارة البينية إلى التجارة الخارجية
- استكمال منطقة التجارة الحرة وتسريع تحرير تجارة الخدمات إقامة منطقة الأسيان للاستثمار بحلول ٢٠١٠ وتحرير تدفق رأس المال بحلول ٢٠٢٠.
- تكثيف وتوسيع نطاق التعاون تجميع وتوسيع الروابط الإقليمية الخارجية، تعزيز نظام التجارة متعدد الأطراف، تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.

مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في الأسيان

تنقسم مجالات التعاون القائم بين الدول الأعضاء في الرابطة إلى تعاون اقتصادي وتعاون سياسي كما يلي:

١) التعاون الاقتصادي: بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لأنشطة متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة بالي» بإندونيسيا عام ١٩٧٦ وتم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي:

- معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) P.T.AS.
- المشروعات الصناعية (للآسيان) A.I.P.S
- المنطقة الصناعية المغلقة

واهتمت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي.

وفي عام ١٩٧٧ وافق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة فيما عدا الفلبين التي استبدلت المشروع الذي أجير عام ١٩٧٩ بمشروع آخر لإنتاج الورق. كما غيرت الفلبين مشروعها ثانية واستبدلته بثالث لتصنيع النحاس وأجازه وزراء اقتصاد الأسيان عام ١٩٨٢[٤٢].

ووفقا لاتفاق الأفضلية التجارية، اتفق على إضافة (٥٠) منتجا في كل جولة من المفاوضات، كما وافق وزراء الاقتصاد على إعطاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية، وبعد ذلك بعامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين وبعد ذلك استبدلت «الآسيان» المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية، وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنتجات غير الزراعية التي يصل التخفيض فيها إلى ٥٠% فقد وصلت فائدة هذه المنتجات عام ١٩٨٣ إلى (١٢) ألف منتج. (جاد، ١٩٩٥)

٢) التعاون السياسي: أثرت ظروف النشأة والتطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الأسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري أساسا دون الانصراف إلى الشؤون السياسية.

لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي عمليا، فقد اضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة وظهر مفهوم منطقة السلام والحرية و الحياد "Zone of Peace, Freedom and Neutrality" وسيطر هذا المفهوم (Zopfan) على الاجتماع الوزاري الرابع للأسيان في مارس ١٩٧١، وكذا اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر ١٩٧١ وسعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (١٩٧٢) واستراليا (١٩٧٤) ونيوزيلندا (١٩٧٥) وكندا واليابان والولايات المتحدة (١٩٧٧) في إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، وقد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموي و المساعدات الفنية ومشروعات الأبحاث والتجارة.

٤٢ Seiji, M., & Miguel, P. (١٩٨٩). "Lessons in development a comparative study of Asia and Lozin America Sen Francisco". International center of economic Growth.

العلاقات الخارجية للأسيان:

عن أبرز وأهم العلاقات الخارجية لدول الآسيان نجد ما يلي[٤٣]:

١. المجموعة الأوروبية:

تشكل الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى لدى دول رابطة الأسيان، ولذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء ومنذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية وأسفر هذا السعي على توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان والمجموعة الأوروبية في مارس ١٩٨٠ وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في نوفمبر ١٩٨٠، وأصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك.

ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي والتكنولوجي، وفي ديسمبر ١٩٨٣ تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان والمجموعة الأوروبية وذلك لتحديد المشروعات المشتركة التي يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوروبيون.

في أكتوبر ١٩٨٥ عقد الاجتماع لوزراء الشؤون الاقتصادية للأسيان والمجموعة الأوروبية، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان وقدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو ١٣ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وذلك مقابل (٢٨%) لليابان و (١٧%) للولايات المتحدة.

في عام ١٩٨٧ أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان ومع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا في فبراير ١٩٩٠ لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لاسيما في ظل المخاوف التي طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وكذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام والمساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق

٢. اليابان:

يمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية واقتصادية وجغرافية كانت بمثابة المحددات العلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان والجوار الجغرافي والتشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان وهو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الآسيانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا. وفي عام ١٩٨١ بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد عام ١٩٨٣ لكل

٤٣ شرعة، علي عواد، ١٩٩٩،» الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي- دراسة في مقومات التجربة وتحديات وامكانيات الاستفادة منها»، المجلة الجزائرية الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.

من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

وفي عام ١٩٨٧ أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليار دولار، وفي ماي ١٩٩١ أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان والبحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة[٤٤]

٣. مع كوريا الجنوبية

وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددا من الأسباب والمبررات أهمها يتعلق بمشاكل مشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا وكساد الطلب على الصادرات وتهديد الحماية العالمية

وكذلك هناك أسباب سياسية وأمنية منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، وهذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب في اجتماع وزراء الخارجية في ١٩٩١ وقد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقة ظلت إلى عام ١٩٧٥ تتميز بأمرين:

التنافس مع كوريا الشمالية وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمي أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفا جديدا ابتداء من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان وكذا زيارات مسئولين من الآسيان لكوريا الجنوبية

وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا والأسيان في فترة الحرب الباردة يتضح. كما تشير البيانات والإحصاءات - النمو السريع في تجارة كوريا مع الأسيان حيث وصلت عام ١٩٨٠ إلى (٢٦١٠) مليون دولار أمريكي وهو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام ١٩٧٥ والذي كان (٥٠٨) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام نفسه إلى (٦,٥٨%) بزيادة أكثر من (١,٥% عن عام ١٩٧٥ وهو جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سي Partnership Sectoral Dialogue الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في عام ١٩٩١. كما تمت تجارة كوريا مع الأسيان بصورة ملحوظة عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا ٦,٦% عام ١٩٨٠ إلى ١٠ عام ١٩٩٣، وبالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي ١٢,٦ % على حين زادت الواردات إلى ٦،١٧% سنويا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣، وهو الأمر الذي توضحه الجداول الملحقة مع التركيب

٤٤ الباز، محمود، ١٩٩٤،» التكتلات الاقتصادية الكبرى والدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوي»، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، مصر.

النوعي للصادرات والواردات الكورية من وإلى الآسيان

تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الأسيان:

تعتبر الأسيان إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة الذي بنت استراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وتجاوزها ليشمل قطاعات أكثر أهمية كتحرير تجارة الخدمات والتعاون في الميدان النقدي والمالي، بالإضافة إلى إيجاد روابط أكثر متانة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء منطقة استثمار حرة سنة ١٩٩٨ تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية وذلك بإلغاء الحواجز في أجل أقصاه ٢٠١٠. بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة لكافة المستثمرين في أجل أقصاه ٢٠٢٠ وذلك بغية فتح جميع القطاعات في وجه ال مستثمر الأجنبي، إلغاء الحماية تدريجيا ومنح ال معاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين مع تبسيط آليات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، كما تم وضع مخطط للتعاون الصناعي لتشجيع التنمية الصناعية داخل منطقة وذلك من خلال تقاسم الموارد ورأس المال.

وبموجب المخطط يمكن لشركتين أو أكثر من الدول الأعضاء داخل المنطقة أن تتجر فيما بينها برسوم جمركية منخفضة على أساس تفضيلي وتتمتع بإجازة المحتوى المحلي وإزالة القيود غير جمركية أخرى، والغاية منها تشجيع أنشطة التصنيع المشتركة التي تتيح وفرات الحجم وخفض تكاليف المدخلات، ويعتبر هذا حجر الزاوية في نجاح التنمية الإقليمية للرابطة، وقد نفذت استراتيجيات التنمية الصناعية من خلال تجارة إقليمية أكثر تحررا وليس عن طريق الحماية[٤٥]

وبالإضافة إلى ذلك عمدت دول رابطة الآسيان على التفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، ولقد مكنت الالتزامات التي تم اتخاذها في هذا الشأن من تحرير التجارة في القطاعات ذات الأولوية مثل النقل الجوي الخدمات المقدمة إلى مقاولات الإنشاء والتعمير، الخدمات المالية، النقل البحري، الاتصالات اللاسلكية والسلكية، بالإضافة إلى التوقيع على عدة اتفاقيات تشتمل التعاون في مجال حقوق الملكية، التعاون النقدي والمالي وإنشاء سوق للسندات الإقليمية ولقد ساهم ذلك في توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي، كما ساهم توسيع نطاق الرابطة ليشمل كل من الصين كوريا واليابان بما يعرف بتجمع « آسيان ٣ إلى توسيع نطاق السوق وتوسيع مجالات التعاون خاصة في المجال النقدي والمالي الذي أسم ما يعرف يسوق السندات الإقليمية الذي يلعب دورا محوريا في تشجيع الاستثمار داخل الرابطة

هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى الوطني بصورة كبيرة في زيادة التدفقات الاستثمارية داخل رابطة الأسيان، فالدول الأعضاء وبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة

٤٥ الإسكوا، ٢٠٠٢، " منطقة التجارة العربية الكبرى- إلى اين نحن ذاهبون" نيويورك، الو.م.أ. أ، الأمم المتحدة.

على مستوى التكتل عمدت إلى تكييف سياساتها بما يستجيب للتغيرات الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- إنشاء بنية أساسية مكملة للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية
- اتباع مزيج من السياسات الضريبية وكل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة وذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة
- استعمال الكيح المالي ويعني الحفاظ على معدلات الودائع والإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا وتايوان وتايلند:
- إصلاح الجهاز المصرفي والمالي وذلك بتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال.

كما قامت غالية الدول الأعضاء في الرابطة بتعزيز الشفافية عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في المنطقة وتحليل العلاقة بين النفاذ الشفاف إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال وتخفيف من الفساد. كما حرصت حكومات دول رابطة الأسيان تحقيق استقرار في أسعار الصرف لعملاتها وتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة بإتباعها سياسات نقدية ومالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصاداتها ونتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها إلى ١١% من إجمالي التدفقات العالمية سنة ٢٠١١ مقابل ٢% سنة ٢٠٠٠ وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار التقييم الإيجابي لفعالية التكامل الإقليمي ومنطقة الاستثمار الرابطة الأسيان

وفي الأخير نشير إن إقبال حكومات الدول على اتفاقيات التكامل الإقليمي باعتبارها حلا سحرنا ل مشكلات الاستثمار ليس أمرا مضمونا، لأن الواقع ي ثبت عكس ذلك، فجذب الاستثمار يحتاج إلى أكثر من مجرد تسهيلات على الحدود، بل يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة تساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتساهم في خلق العائدات المواتية التي ي مكن أن تساهم في رفع العائدات المتوقعة وتخفيض

التكاليف عن الاستثمارات المنتظرة وهذا ما نوجزه في العناصر التالية:

- الخلفية المؤسسية أو مناخ الاستثمار والتي تضم المعوقات المحلية للاستثمار الخارجي المباشر السياسات التقييدية المتعلقة بالاستثمار، وتكاليف المعاملات المتعلقة بالخدمات المالية والنقل والأعباء الإدارية.

توفر الموارد البشرية، فتوفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة أصبحت ميزة جذابة للمستثمرين العالميين وخاصة للمواقع الفنية والمتوسطة.

وجود شركات محلية ذات كفاءة التي يمكن أن تساهم في مواجهة متطلبات نجاح الاستثمار الأجنبي الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم.

٢- المناطق الحرة بالإمارات

اهتمت دولة الإمارات بإنشاء المناطق الحرة لجذب المستمرين المحليين والأجانب وقد وصل عدد المناطق الحرة الإماراتية في عام ٢٠١٣ إلى 30 منطقة، تشكّل نحو ربع العدد الإجمالي للمناطق الحرة البالغ 123 منطقة في دول العالم العربي كلها. وذلك لتوفر عدة عوامل ساعدتها أن تكون من انجح الدول في هذا المجال وهي تتمثل في[٤٦]:

البنية المتطورة للبنية الأساسية في مجال الخدمات والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، إضافة لامتلاكها لأحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة حيث يتم استعمال أحدث الأساليب المتطورة وأيضا وجدود مجموعة من المطا ارت الدولية الحديثة، إضافة إلى توفر بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وللإشارة فان الإمارات افتتحت عام 1999 أول منطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم في مدينة دبي للأنترنت.

تتمثل أهم المناطق الحرة المتواجدة بالإمارات فيما يلي:

- المنطقة الحرة في جبل على: أنشأت هذه المنطقة بإمارة دبي سنة 1980 وتعتبر محورا رئيسا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق والغرب، وكونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية ولا شك في أن استقرار اللوائح والقوانين التنظيمية وشبكات الاتصال والمواصلات والنقل المتقدمة، إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا.
- المنطقة الحرة بعجمان: تقع هذه المنطقة بالقرب من الخليج العربي، وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها، تأسست سنة 1987 وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي.
- منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي: هي عبارة عن جزيرة تقع على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي، وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996القاضي بإعلانها منطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية..
- المنطقة الحرة بالفجيرة: تأسست سنة 1987، وقد عرفت هذه المنطقة تطورا كبيرا في مشاريعها، إذ ارتفع عددها من 6 شركات سنة 1990 إلى 54 مشروعا سنة 1995 إلى 120 مشروع في سنة 2000، وهو ما يعكس نجاح المنطقة في تحقيق أهدافها.

والجدير بالذكر أن الإمارات احتلت المراتب الأولى في مجال المناطق الحرة،

٤٦ منور، اوسرير، 2005،" المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.

إذ تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال هذه المناطق والتي أثرت على اقتصادها وساعدت على إرساء وتطوير الجانب التنموي، حيث على سبيل الذكر نجد أن المنطقة الحرة بجبل على لوحدها نجحت في استقطاب عدد كبير من المشاريع وما ترتب عليها كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (٠٢): عدد المشاريع المتواجدة بمنطقة جبل علي حتى سنة ٢٠٠٤

نوع النشاط	التصنيف بحسب الجنسية				إجمالي المشروعات	النسبة المئوية %
	إماراتي	خليجي	عربي	أجنبي		
تجاري	345	125	789	2321	3589	85.1
صناعي	92	30	49	306	477	11.3
خدمي	162	2	3	17	148	3.6
المجموع	572	157	841	2644	4214	100
النسبة	13	3.8	19.74	62.74	-	-

المصدر: الجداوي، احمد نبيل محمد، ٢٠٠٥، " المناطق الحرة في مصر - النشأة، التطور، الأهمية"، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن منطقة جبل علي استطاعت أن جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية والتي شكلت معدل يقارب 63 % من إجمالي المشروعات المتواجدة بالمنطقة والتي بلغ عددها 4214 مشروع، وجاءت الاستثمارات العربية والخليجية معا في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 24 %، في حين شكلت الاستثمارات المحلية (الإماراتية) معدل ١٣ %، مما يدل أن هذه المناطق أنشأت خصيصا لجذب الأجانب مهما كانت جنسيتهم ولتعزيز العلاقات الإقليمية ثم تأتي الأولوية المحلية في المرتبة الثانية.

إن المرتبة الأولى التي احتلتها الإمارات كانت نتيجة الحوافز والضمانات التي تقدمها، والتي تتمثل في:[٤٧]

- امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100% وبدون الحاجة إلى شريك محلي.
- الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- حرية تحويل أرس المال والأرباح بالكامل.
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.

٤٧ موقع سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس، نقلا عن الموقع: http://uaeembassy.ae/Embassies/fr/Content/853

- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

النتائج:

- عدم اتفاق العلماء على وجود تعريف موحد شامل للمناطق الحرة.
- هناك العديد من الاهداف للمناطق الحرة وتسم حسب إذا كانت الدول مضيفة، أم اجنبية.
- لا يوجد نموذج متكامل للمناطق الحرة بحيث يمكن تعميمه على كافة الدول، فلكل دولة ظروفها وإمكانياتها وسياساتها الخاصة بها.
- علي الرغم من إنجازات السيان الا انه مازال تواجهها بعض المعوقات والمشاكل، وتعد أهمها كيفية تطويره لمواجهه تداعيات العولمة، ومواجهه الكتل السياسية التي تحاول اختراق قارة اسيا.
- تعد منطقة جبل علي من اهم المناطق الحرة في الإمارات، لقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى في مجال المناطق الحرة، إذ تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال هذه المناطق والتي أثرت على اقتصادها وساعدت على إرساء وتطوير الجانب التنموي

التوصيات:

- تطوير الجهاز الإداري بحيث يكون قادر علي تسيير حركة الاستثمارات المحلية او الأجنبية تحت اية ظروف.
- تطوير وتحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار.
- الاهتمام بالتسويق للمناطق الحرة وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن ذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وورشات العمل المتخصصة، بالإضافة إلى إصدار مجلات ونشرات عن مزايا الاستثمار في المنطقة الحرة بلغات متعددة وتوزيعها على السفارات والمراكز الاقتصادية المحلية والدولية والعربية.
- على الدولة إعطاء الأولوية لمراكز التأهيل العلمي والفني والإنفاق على البحث العلمي من اجل تكوين يد عاملة ماهرة وكوادر بشرية قادرة على تلبية حاجيات السوق المحلية حتى يستفيد المواطنون مما توفره الاستثمارات الجديدة في المنطقة الحرة من فرص عمل وما ينتج عن ذلك من انتعاش اقتصادي يفضي إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- الإسكوا، ٢٠٠٢، « منطقة التجارة العربية الكبرى- إلى اين نحن ذاهبون» نيويورك، الو.م.أ. أ، الأمم المتحدة.
- الباز، محمود، ١٩٩٤،» التكتلات الاقتصادية الكبرى والدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوي»، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، مصر.
- البيضاني، جليل شيعان، ثجيل، ربيع قاسم، ٢٠٠٦، « عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية»، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٣، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات»، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٣، العدد٢٥.
- الحرازي، محمد على عوض، ٢٠٠٧،» الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- الصبيحي، فائز هليل، ٢٠١٦، «دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٠»، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والاقتصاد، المجلد ٨٥، العدد ١٥.
- العبادي، عبد الرزاق خضر حسن محمد، «دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية حالة دراسية في شركة نفط الشمال»، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- أوسرير، منور، ٢٠٠٥، « المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية»، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر.
- بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بلعمري، خالدة، وبوسري، كنزة، ٢٠١٩،» دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- تواني بن على، فاطمة، ٢٠٠٧،» واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية»، رسالة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلى، الجزائر.

- جاد، عماد، ١٩٩٥، «الاندماج الإقليمي في اسيا- تجربة الآسيان»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- خماس، فارس، ٢٠٢١،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- خماس، فارس، ٢٠٢١،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- دهان، غادة، وكمال، زيتوني، ٢٠٢٠،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية»، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- سيساوي، منال، وتربيعة، مروة، ٢٠١٢،» الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة: دراسة تجارب بعض الدول العربية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- شرعة، علي عواد، ١٩٩٩،» الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي- دراسة في مقومات التجربة وتحديات وامكانيات الاستفادة منها»، المجلة الجزائرية الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.
- شلابي، نعيمة، «دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دارسة حالة الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بالمدية.
- صالح، دلال، مفتاح، بن سمينة، 2008» واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٣-٤٤.
- صبيح، دينا، ٢٠١٤،» المناطق الحرة في العراق: الواقع والتحديات»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر- العدد الثاني والأربعون.
- عاشور، مريم، ٢٠١٧، « دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية: تجارب مختارة»، الملتقي الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، جوان، الجزائر.
- عباس، علي، ٢٠٠٣، «إدارة الإعمال الدولية»، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الحكيم، زيتوني، واحمد، بديار، ٢٠٢١،» أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩) باستخدام نموذج ARDL»، دراسات اقتصادية- مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد ١٥، العدد ٣.
- عفيفي، سامي حاتم، ٢٠٠٥، « الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

- عليمان، عليان خالد، والمشاقبة، على احمد، ٢٠٠٩، « إدارة التخليص الجمركي»، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- كريم، جايز، ٢٠١٢،» دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية فب البلدان العربية دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- لبعل، فطيمة، ٢٠١٢، « المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتكة الأردنية السورية ٢٠٠٠- ٢٠١٠»، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة.
- مراد، محمود، ٢٠٠٢،» النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة»، دار الكتاب الحديث.
- منور، اوسرير، ٢٠٠٥،» المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- موقع سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس، نقلا عن الموقع: http://uaeembassy.ae/Embassies/fr/Content/853
- نذير، اوسرير، عليان، منور، «حوافز الاستثمار الخاص المباشر»، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد٠.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Effect of government» ,Nakibulla, Ashraf, islam, Faridul ,2006 working paper 03-06, school ,"spending on non-oil gdp of Bahvain .of Business, Utah valley state college
- center for international environmen- A» ,Stephen ,2000 ,Parter summit on sustainable Develop- «tal low issue Brief for the world .ment
- Lessons in development a compara-» .(Seiji, M., & Miguel, P. (1989 International .«tive study of Asia and Lozin America Sen Francisco .center of economic Growth
- Foreign Direct Investment and Economic De-» ,Sun, Xiaolun, 2002 .«velopment
- World Investment Report, Transnational Corpo-» ,UNACTAD, 2007 .UN, New York ,"rations, Extractive Industries and Development
- United Nations, 2004," Globalization and Development: Figures .and Facts", UN, New York